الأهرام

المصدر: نيوزويك

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤

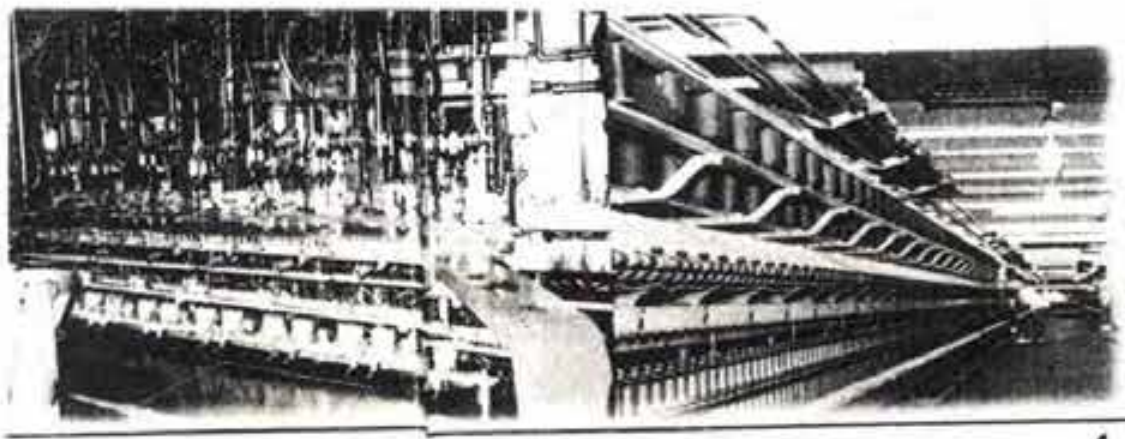

بطريقة «الكوين»

الطـرق على أبـواب الســوق الأمـريكى

غدا يجتمع كل من وزير التجارة والصناعة المصرى مع وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلى والممثل التجارى الامريكى ليوقعوا علي وثيقة ختام جولة طويلة من المفاوضات استمرت مايزيد علي ستة أعوام للتوصل الي الاتفاقية التى يتم توقيعها غدا ، وهى اتفاقية المناطق الاقتصادية المؤهلة بين كل من مصر والولايات المتحدة واسرائيل ، وتعتبر خذه الخطوة هى « نهاية » لمشوار طويل قطعته مجموعة من مصدرى المنسوجات والملابس الجاهزة للاستفادة من الامكانيات التى تتيحها تلك الاتفاقية ، والتى بناء عليها ستتمكن الصادرات المصرية خاصة المنسوجات والتى تنتج فى المناطق الصناعية التى يتم تحديدها والتى تحتوي علي نسبة معينة من المدخلات الاسرائيلية ١٠,٨ من الدخول الي السوق الامريكى بدون جمارك وهى ماتعد ميزة كبرى خاصة مع بدء عام ٢٠٠٥ ، ومايحمله من التزام دولي بانتهاء نظام الحصص والذى كان يضمن مكانا آمنا للصادرات المصرية فى الاسواق العالمية وعلي رأسها السوق الامريكى الذى يعد أكبر الاسواق للملابس الجاهزة المصرية.

مع بداية العام المقبل وبانتهاء نظام الحصص وبدخول الصين والدول الأسيوية الاخرى السوق الامريكى تخوف المصدرون المصريون من عدم القدرة علي زيادة الوجود فى السوق الامريكى ولا حتى بالاحتفاظ بانصبتهم الحالية فيه. ومحاولات التوصل إلى اتفاق ترجع الي اواخر التسعينات ولكن بسبب ظروف خاصة بكل طرف من الاطراف الثلاثة لم يتم الاتفاق طيلة تلك السنوات .

والحقيقة أن المفاوضات حول الاتفاقية قد شهدت فترات حركة وفترات خمول وبالطبع كما يمكن التصور فإن العوامل والظروف السياسية فى المنطقة قد لعبت دورا كبيرا سواء فى الاسراع أو الابطاء فيها.

الموجة الاخيرة من النشاط والحركة بدأت العام الماضى وأن كانت بشكل غير رسمى إلا أن الاوساط الصناعية المصرية بدأت تتحدث عن الاتفاقية وكأنها قد اصبحت أو أوشكت أن تصبح حقيقية فى غضون بضعة شهور فى الوقت نفسه بدأ الجانب الإسرائيلى يتحدث عن قرب التوقيع علي الاتفاقية ولكن ذلك لم يتم فى التوقيتات التى كان يشار اليها ولكن ومع زيارة وزير التجارة والصناعة المهندس رشيد محمد رشيد مع مجموعة من رجال الاعمال الشهر الماضى الي الولايات المتحدة بدأ الحديث بصورة رسمية عن السعي للتوصل الي اقامة مناطق صناعية مؤهلة فى مصر.

وقد حرص الوزير قبيل سفره الي الولايات المتحدة الي تأكيد أنه لن يتم التوقيع علي الاتفاقية الا بالشروط التى ترتضيها مصر والتى ستعود بالفائدة علي الصناعة المصرية.

ورغم أن التفاصيل الكاملة للاتفاقية وللمفاوضات التى اجريت حولها لم تعلن بعد الا أنه من المعروف ان بعض نقاط الاختلاف بين الاطراف قد دارت حول عدد المناطق الصناعية ففى حين كانت مصر تطالب بان يكون عدد المناطق المؤهلة سبعا فإن الولايات المتحدة كانت لاترغب فى زيادة المناطق على اثنين فى نفس الوقت كان هناك خلاف حول نسبة المكونات الاسرائيلية وكانت النسب المقترحة تدور حول ٧ - ١١٪ .

وعلي اية حال اصبحت الاتفاقية واقعا وستعلن عن كل التفاصيل غدا وقد اعتبرت مصر ووفقا لما جاء فى بيان مجلس الوزراء الخاص بهذا الشان أن موافقة مصر علي التوقيع علي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الاتفاقية جاءت انطلاقا من عدة اعتبارات .

■ ان هذه المبادرة تتسق مع اولويات التنمية فى مصر ومن المتوقع أن تعطى دفعة ملحوظة لصادراتنا من المنسوجات والملابس الجاهزة التى تعد من اهم صادرات مصر الصناعية خاصة أن هذه الصناعة تستوعب نحو (مليون عامل).

■ أن السوق الامريكي يعتبرالسوق الأول للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس

الجاهزة حيث تستوعب نحو ٤٠٪ من صادرات مصر.

■ ان الغاء الحصص الكمية التى كانت تتمتع بها مصر فى السوق الامريكي منذ أول يناير ٢٠٠٥ من شانه أن يعرض صادراتنا الي السوق الامريكي لمنافسة حادة من الدول الآسيوية تنعكس بالسلب علي حجم هذه الصادرات وتؤثر علي الصناعة.

■ ان هذه المناطق تسمح بحرية دخول الصادرات المصرية الي السوق الامريكي فورا دون الانتظار حتى انتهاء المفاوضات حول اتفاق التجارة الحرة بين البلدين الذى يمكن أن يستغرق مايزيد علي سنتين.

ومما لاشك فيه أن لكل طرف من الاطراف فائدة ينتظرها من الاتفاقية فاسرائيل من جانبها تتوقع أن ترتفع الصادرات الاسرائيلية لمصر بمقدار ٥٠ مليون دولار فى اول عام بعد تنفيذ الاتفاقية والمعروف انه منذ بدء الانتفاضة فى عام ٢٠٠٠

انخفضت التجارة بين البلدين الي ٢٥ مليون دولار وكانت تدورفى السنوات السابقة عليها حول الـ ٤٠ مليون دولار.

والولايات المتحدة الامريكية من جانبها ترى فى تلك الاتفاقية فرصة لزيادة التعاون الاقليمى فى المنطقة .

هذه هى الاجواء والخلفيات التى دارت حولها الاتفاقية اما علي المستوى المحلي وتحديدا فى داخل الاوساط الصناعية والاقتصادية فقد اختلفت ردود افعال المنتجين والمصدرين مابين مؤيد وبشدة للاتفاقية وما بين معارض لها تماما وبين مؤيد بتحفظات .. وفيما يلى بعض تلك الاراء..

يؤكد السفير جمال بيومى امين عام اتحاد المستثمرين العرب أن المناطق الصناعية المؤهلة طرح امريكى مقصود به مساندة التعاون الاقليمى من أجل السلام ، وهذا يتماشي مع الفكرة الاصلية لمبادرة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التى تستند الي إيجاد مصالح مشتركة من دائرة معسكر السلام فى اسرائيل بحيث تكون بمثابة مصالح تساند استقرار الامن والسلام فى المنطقة ولاتجيز الاعتداء علي الاراضى وهدم البيوت واخراج السكان من منازلهم وتتماشى ايضا مع افكار التعاون الدولي الاقتصادى الذى يساند تفكير التعاون السلمى.

كما تستند ايضا الى قانون اصدره الكونجرس الامريكى تنشئ بموجبه منطقة تجارة حرة امريكية ـ اسرائيلية يشجع دولا عربية أخرى علي التعامل مع اسرائيل فى اطار عملية السلام بان ترفع الرسوم الجمركية علي صادرات تتدفق عليها وتصنع بمكونات اغلبها من دولة المنشأ مضافا اليها مكون منشأه اسرائيل.

ويضيف السفير جمال بيومي أن فكرة الكويز فى اطار عملية السلام مفهومة لكنها تصبح استفزازية اذا انتزعت خارج نطاق عملية السلام أو استمرت دون أن تخدمها لانها اقتصادية تسئ للعلاقات وتحصد الاستفزازات الدولية.

وفى هذا الصدد .. لو أمكننا صنع قطعة ملابس

بمكونات مصرية مع اضافات لدول عربية ذات علاقة ممتازة مع الولايات المتحدة لانها تحظى بالاعفاء الجمركى الامريكى .. فهل يعنى ذلك ان مصر مستقبلا تفضل مكونات اسرائيلية علي العربية ؟ ولو أننا نجحنا من خلال الصناعة المصرية من تصنيع قطعة ملابس بمكونات مصرية ١٠٠ ٪ فانها لن تحظى بالاعفاء الجمركى الامريكى إلا اذا استبدلنا المكونات المصرية بمكونات اسرائيلية نكون لذلك قد قبلنا أن نوقع علي مستند رسمى دولي يفضل الصناعة الاسرائيلية علي المصرية ، وكل هذا يمكن أن يقبل ان كان له ثمن ومردود واضح على عملية السلام وليس على جيوب المستفيدين من الاتفاقية من المصنعين ورجال الاعمال.

ويشير السفير بيومى الي أن هناك فارقا بين الاسلوب الامريكى من خلال الكويز والاسلوب من خلال الاطار الاوروبي المتوسطى الذى يشجع التعاون الاقليمى ويقبل وجود مكونات مشتركة من الدول الـ ١٢ فيه منها ٨ دول عربية بالاضافة الي تركيا وقبرص ومالطا واسرائيل أى وضع الاطار الاوروبي اسرائيل فى طرف مساو مع كل الاطراف ، أما الطرح الامريكى يعلنها صراحة أن الصناعة الاسرائيلية تأتى فى المرتبة الاولي ثم الصناعات العربية ، وكل هذا ايضا يمكن أن يقبل فى اطار عملية السلام وليس من اجل صفقات «يلهفها» بعض الأفراد!

أما سعيد الالفي رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب فيرفض مبدأ «تسييس» الاقتصاد مشيرا الي أن «الد «عدوين» علي المستوى العالمى هما الولايات المتحدة الامريكية والصين ورغم هذا تتمتع الصين بميزة أنها افضل شريك تجارى لأمريكا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويروى هذه القصة فيقول سألت احد رجال الكونجرس الامريكى ذات مرة لماذا تتفق امريكا مع الصين تجاريا وتختلف سياسيا ؟ فاجاب عضو الكونجرس : «من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية الابقاء علي العلاقات التجارية مع الصين بل وتدعيمها لخدمة اغراض السياسية والاحتفاظ بالموقع الاقوى».

لذلك يؤكد الالفي «لايجب أن تتحكم العواطف فى الاقتصاد» لأن الماكينة تحب الماكينة وهناك العديد من الدول العربية تتأثر بعلاقاتها التجارية مع مصر بشكل سيىء ليؤدى احيانا الي نسبة توقف فى العلاقات التجارية بين الدولتين من منطلق شيوع الصلحة بين الدول يؤكد الالفي أنا مع أى اجراء يأتى بالنفع والمصلحة علي مصر لحل مشاكل البطالة التى تصرخ منها كل دوائر مجلس الشعب بلا استثناء ويطالب بأن ترتفع معدلات «التجويد» فى الصناعة الوطنية لفتح علاقات ومجالات تجارية مع الدول كافة وليس الاستئثار باسواق اسمها قوى والنتيجة صفر!

وفي اتجاه اخر مخالف يري محمد ابوالعينين - رجل الاعمال ورئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب:

انه - كما يقول - من العيب ان نتخذ وسطاء لادخالنا الاسواق العالمية لان مكانة مصر تجاريا يجب ان تأتي بجهود وطنية خالصة ..

ويستمر ابوالعينين في فتح النيران علي الكويز قائلا: علي المنتج المصري ان يدخل الي السوق العالمي «مرفوع الرأس» قويا بلا سند من خلال جودته ومميزاته السعرية والقدرة التنافسية واختيار الوكلاء الجيدين والعديد من المحاور الاخري.

ويتساءل ابوالعينين: هل كل الصادرات المصرية توجه الي السوق الامريكي؟ وكم عدد المصدرين الي امريكا؟.. فهناك اسواق عديدة تتوجه اليها الصادرات المصرية مثل السوق الافريقي والاوروبي والعربي يجب الاستفادة منها.

ويضيف: الكويز قد تفيد بعض القطاعات الصناعية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة لكنها لن تفيد قطاعات اخري فأمام الصناعة المصرية تحديات جسيمة تستدعي النظر اليها للوصول الي الكفاءة الصناعية التي تفرض المنتجات الوطنية بلا وسطاء وعلينا ان نشجع الصناعة الوطنية واذا وجدت بعض القطاعات «الملاذ» في الكويز فسيكون التأثير محدودا.

اما محمد المصري نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية فيري ضرورة النظر الي الكويز من الناحية الاقتصادية وتأثيراتها الايجابية علي الصناعة المصرية وفتح فرص عمل جديدة وفرص تصديرية .

ويضيف: سياسة التطبيع موجودة اصلا، فلماذا التخوف خاصة وان الاتفاقية ستؤدي بالمنتجات المصرية الي السوق الامريكي بلا جمارك او شروط، المهم تشغيل الايدي المصرية وتحسين مستوي الدخول وزيادة الصادرات ومنها توفير مالا يقل عن ١٠٠ الف فرصة عمل في قطاع المنسوجات فقط. كما اننا اعطينا فرصا عديدة لدول اخري لتنمية صادراتنا ولم تنجح وعلينا ان ننظر الي النتائج الايجابية علي الاقتصاد الاردني بعد تطبيق الاتفاقية وزيادة الصادرات بما لايقل عن ٧٠٠ مليون دولار مبدئيا.

يشبه محمد المصري «الكويز» «بالفضائيات» مشيرا الي ان من يعترض عليها يمكنه الا يدخل فيها ولا يفكر فيها ومن يريدها يتحمل العواقب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كما يمكن تشبيه الاعتراضات عليها حاليا بالاعتراضات التي شهدتها اتفاقية السلام سنة ١٩٧٩ والتي يطالب بها الآن ويتطلع الي عقد مثلها من كان يعترض عليها في ذلك الوقت لهذا يجب تغليب المصلحة العامة ومصلحة الاقتصاد المصري بالتركيز علي كل مايجلب دولارا الي مصر لمحاربة البطالة والفقر ودفع معدلات التنمية.

ويلفت الانتباه الي ان «الكويز» لن تعترف الا بالمنتج المصري الجيد ذى الميزة السعرية التنافسية ولن تخضع المسألة للعواطف والاهواء كما يظن البعض.

يوضح هلال شتا رئيس شعبة المصدرين بغرفة القاهرة التجارية ان الهدف من «الكويز» جذب استثمارات جديدة باعتبارها فرصة تنمية الصادرات وتوفير فرص عمل جديدة خاصة وان معظم الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر مع العديد من الدول لم تأت بنتائج ايجابية بعد ان مال الميزان التجاري لصالح هذه الدول واستوردنا اكثر مما صدرنا وبالتالي خسائر علي مصر ومنها الخسائر الجمركية ودخلت الارباح في جيوب المستوردين مع ارتفاع الاسعار.

ويضيف هلال شتا ليس بالضرورة ان يكون للكويز عائد سريع وكبير طالما لم تكتمل العوامل التي تنمي صادراتنا فلابد من وجود منظومة متكاملة تدفع صادرات الملابس الجاهزة لان السوق الامريكي الذي سيوجه اليها صادرات الملابس الجاهزة ليس حكوميا وانما افراد قطاع خاص في الاغلب ورغم ذلك يمكن ان تمنح الحكومة الامريكية افضلية للمستورد لديها الذي يتعامل في اطار الكويز وربما تخفض الرسوم الجمركية.

ويؤكد شتا ان الحصص الامريكية سوف تلغي اعتبارا من يناير ٢٠٠٥ وسوف يفتح باب المنافسة تماما وعلينا ان ننتبه الي النتائج الايجابية التي حظيت بها الاردن عقب تطبيق الاتفاقية لذلك فالكويز اتفاقية مطلوبة في الوقت الحالي فليس هناك ادني شك في ان جميع المصريين لديهم اتجاه معارض للسياسة الاسرائيلية في المنطقة لكن الامور الاقتصادية لاتؤخذ بالعواطف.

ويشير شتا الي ان اختيار قطاع الملابس الجاهزة جاء لان مصر لها تاريخ طويل في هذه الصناعة وتمثل اكبر ارقام الصادرات بالنسبة للصناعات غير التقليدية ويمكن ان تتسع رأسيا وتحقق ارقاما تصديرية افضل مع توافر مكونات اسرائيلية في مجال صناعة الملابس الجاهزة وكذلك يتسم السوق الامريكي بارتفاع نسبة استهلاكية للمنسوجات بالتالي فإن اختيار قطاع المنسوجات يعد اختيارا صحيحا.

واخيرا يري عادل العزبي نائب رئيس الشعبة العامة للمصدرين واحد مصنعي الملابس الجاهزة اننا في حاجة للاحتفاظ بالشريحة التصديرية التي احتلتها مصر في الاسواق العالمية وفي قطاع المنسوجات تحديدا حيث تصدر مصر ٤٢٪ من صادراتها النسيجية الي الولايات المتحدة الامريكية و٣٨٪ الي الاتحاد الاوروبي و٢٠٪ الي الدول الاخري ومع انهاء نظام الحصص في يناير ٢٠٠٥ سوف

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد ابو العينين

محمد المصرى

السفير جمال بيومى

هلال شتا

سعيد الألفى

عادل العزبى

تدخل الصادرات النسيجية المصرية منافسة شرسة مع مثيلاتها في الدول النامية بخلاف الصين التي اصبحت تحتل ٥٥٪ من اجمالي واردات سوق المنسوجات والملابس الامريكي بقيمة ٢٧ مليار دولار تقريبا مقابل ٣٨٠ مليون دولار فقط للمنسوجات

المصرية وسوف تصدر «الطلبية الاخيرة» بنظام الحصص الي السوق الامريكي في ٥ يناير القادم وبالتالي اذا لم تطبق مصر اتفاقية الكويز سوف يتجه السوق الامريكي الي دول اخري وبخاصة الاردن.

ويستبعد العزبي ان ينجح السوق في استيعاب صادرات المنسوجات والملابس المصرية حيث تفتقر الصناعة المصرية الي الموضة والموديلات المبتكرة وتكتفي «بالقص والخياطة» وهذا الاسلوب لن يجدي

مع الاتحاد الاوروبي او في ظل الكويز.

واذا استمر الحال في صناعة المنسوجات لن نتمكن من تصدير سوي «التي شيرت» والمفروشات والسجاد وكذلك يرتفع سعر الغزل المصري عن مثيله في الاسواق بنحو ٤٠٪ عن السعر العالمي.

واتفاقية المشاركة الاوروبية تشترط ان يكون الغزل المستخدم مصريا تجري عليه عمليتا التجهيز والطباعة حتي تمنح شهادة منشأ اوروبية كما لا تتفق الخامة المصرية حاليا مع احتياجات ومتطلبات السوق الامريكي ولم تنجح المصانع المصرية في تصنيع الخامة المطلوبة.

وبلغة الارقام يقول العزبي: بلغت حجم صادرات المنسوجات المصرية في عام ٢٠٠١ مليارا و ٢٤٠ مليونا وفي عام ٢٠٠٢ بلغت مليارا و٣١٩ مليونا ، وبلغت مليارا و ٣٩٠ مليونا في ٢٠٠٣ مقابل ٧٤٨ مليون دولار واردات نسيجية في ٢٠٠١ و ٦٣٦ مليون دولار في ٢٠٠٢ و ٨٩٥ مليونا في ٢٠٠٣ وخلال التسعة شهور الاولي من ٢٠٠٤ بلغت قيمة الواردات المصرية الي الولايات المتحدة الامريكية فقط ١,٧ مليون دولار مقابل ١٦٩ مليون دولار صادرات اليها.

وهذه الايام - يضيف - تكشف عن مدي الاحتياج لتفعيل تجارة المنسوجات ودفعها حتي لاتفقد اسواقها رغم ان نصيب الفرد في مصر من التجارة الدولية في المنسوجات لايتعدى ٠,٣٥٪.

ويؤكد عادل العزبى ان الكويز مطلوبة حتى لانفقد سوق صادرات المنسوجات الى الولايات المتحدة الامريكية، مشيرا الى ان السياسة التجارية الامريكية تسعى الى التوسع فى نظام الالغاءات الجمركية

والوصول بها الى نسبة زيرو - زيرو، ومن المتوقع ان تتضاعف صادرات المنسوجات المصرية الى امريكا خلال سنتين من توقيع الاتفاقية خاصة وان السوق الامريكى شره ويلتهم كميات كبيرة من الصنف الواحد بما لايقل عن ١٢ الف قطعة، كما ان صناعة المنسوجات المصرية سوف تدفع نفسها فى اتجاه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الجودة والتحديث والتطوير وتدريب العمالة.

اما عن نسبة المكون الاسرائيلى ١١,٧٪ فيقول عنها العزبى انها نسبة معقولة ثم تنخفض الى ٩٪ ولن تكون درجة استفادة الاقتصاد الاسرائيلى كبيرة مثلما سوف يستفيد الاقتصاد المصرى فى حين بدأت الاتفاقية مع الاردن بنسبة مكون اسرائيلى ١٥٪.

تبقى كلمة فى النهاية انه اذا كانت الاتفاقية تسهل وتزيد من فرص دخول الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهز الى السوق الامريكية فان ذلك يجب الا يجعلنا نغفل او نتناسى او نتجاهل أن تطوير وتحديث هذا القطاع الهام مازال قضية لم تطرح بالقدر الكافى ولم توضع لها الخطوات التنفيذية ويجب ايضا الا ننسى ان صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ليست فقط فى المناطق الصناعية المؤهلة التى سيتم اختيارها وفقا للاتفاقية وانما هى تلك الصناعة الضيقة المتوارثة المترامية فى كثير من انحاء مصر والتى تحتاج الى من يأخذ بيدها هى الاخرى للنهوض ولايجاد اسواق خارجية بل حتى للصمود فى السوق المحلى بعدما تفتح الابواب وتزال الحواجز وفقا للاتفاقيات التجارية الدولية.

ففى دراسة اجريت حول مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية وجد انه وفقا لما قاله المنتجون والمصدرون فان اهم القيود التى ترفع من تكلفة الانتاج وتحد من القدرة على التصدير والمنافسة فى الاسواق العالمية هى التعريفة الجمركية على مستلزمات الانتاج وتعقد نظم الاسترداد الضريبى اضافة الى قصور التمويل وتعقد اجراءات التصدير واخيرا مشاكل التسويق والتأمين على الصادرات.

واذا كانت الحكومة قد حلت مؤخرا مشكلة التعريفة الجمركية على مستلزمات الانتاج وان كانت

مازالت تعانى بعض التشوهات فان بقية المشاكل والعوائق مازالت قائمة وهذا ما يستلزم البحث والدراسة وسرعة الحل.

شارك فى التحقيق : أحمد صالح

شهيرة الرافعى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية